دراسات اللغة ودراسات الترجمة

محمد بن عبدالله العبداللطيف (*)

*) كلية اللغات والترجمة- جامعة الملك سعود- الرياض.

مقدمة:

تشعبت دراسات الترجمة وتنوعت رؤاها واتجاهاتها بشكل غير مسبوق وأدى ذلك إلى ظهور تخصص جديد من دراسات اللغة هو «دراسات الترجمة»، وهو تخصص ظهر في بداية التسعينيات من القرن الميلادي السابق.

ويمكن تلخيص أسباب ظهور هذا التخصص بما يلي:

1. تشعب وتنوع دراسات الترجمة مما استوجب حسب رأي الكثير من الباحثين استحداث حقل دراسات مستقل يجمع النظريات والدراسات المختلفة في مجال دراسات موحد.

2. عدم تناسب تاريخ الترجمة الطويل وممارستها الواسعة الانتشار مع حجم الوعي بماهيتها وطبيعتها. فالشروحات والتعليقات المقتضبة التي يدبج بها المترجمون ترجماتهم من حين لآخر لم تعد كافية لشرح علاقة الأصل مع ترجماتها.

3. بروز القناعة بأهمية فهم ظاهرة الترجمة لفهم ظاهرة اللغة عموماً، وظواهر أخرى ذات علاقة بالترجمة مثل علاقة اللغة بالمعنى، واللغة بالثقافة، والكاتب أو القارئ بالنص، والنص بالسياق، إلى غير ذلك من الموضوعات المتفرعة والمتشعبة.

4. ازدياد دراسات الترجمة، بشقيها الشفوي والتحريري، أهمية يوما بعد يوم نتيجة لتطور وسائل الاتصال. وتعدد الأوجه والمجالات التي

تمارس فيها الترجمة والذي بناء عليها تنوعت وجهات النظر في طبيعة الترجمة

5. تنوع المجالات والتخصصات التي دخلت ضمن نطاق ما سمي حديثاً بدراسات الترجمة مما جعل هذا المجال مجال واسع ومتشعب (interdisciplinary). فالترجمة تعتبر مجال حيوي للبحث الفلسفي واللساني والأدبي.

2 - طبيعة دراسات الترجمة:

تعد «دراسات الترجمة» مجالاً من أسرع مجالات دراسات اللغة نمواً وتوسعاً في الوقت الحاضر. ويمكن القول إن لدراسات الترجمة خصوصيات معرفية (إبيستمولجية) تسهم كثيراً في تعقيدها وصعوبة فهمها ويمكن إرجاع بعض هذه الخصوصيات لما يلي:

1. بدأت دراسات الترجمة، وهذا أمر يميزها عن حقول دراسات المعرفة الأخرى، بممارسة عملية واسعة، مكثفة، ومتشعبة، ثم انتقلت في مرحلة متأخرة إلى مجال التنظير، مما جعل تطوير نظرية متكاملة للترجمة أمراً في غاية الصعوبة. ويتفق المشتغلون بالدراسات النظرية للترجمة على أمر واحد فقط وهو صعوبة وتشعب هذا المجال.

2. الطابع الإزدواجي لعملية الترجمة، فهي عملياً أشبه ببندول ساعة يتأرجح إذا مال إلى جانب واقترب منه ابتعد بالضرورة عن الجانب الأخر. فالترجمة أما أن تراعي الأصل أو تحابي الهدف، أما أن تحافظ على المعنى الحرفي للفئة المترجم منها أو تنزع لمعنى غير حرفي أقرب إلى فهم الفئة المترجم لها.

3. تبرز الترجمة بشكل واضح وجلي الفجوة بين الذاتي والموضوعي. فهي إما أن تكون فردية خلاقة أو تكون جمعية وظيفية لا إبداع فيها.

وهذا الموضوع هو أحد المواضيع المستعصية على الدرس في مجالات كثيرة من مجالات العلوم الإنسانية، وتعدّ الترجمة إحدى أكثر مجالاً اللغة إبرازا لهذا الموضوع.

4. تنطوي الترجمة على مفارقة منطقية لا فكاك منها وهي أنها تحاول أن تحتفظ بماهية محتوى لغوي في الوقت الذي تسعي فيه لتغيير شكله. وتغيير شكل كيان ما لابد من يعكس على محتواه أيضاً. ومن الطريف أن لكلمة ترجمة في اللغة الإنجليزية معنيين محتملين يعكسان هذه الصورة، فتفسير اللاحقة (trans) من كلمة translation، وهي كلمة لاتينية قد تعني حرفيًا معنيين مختلفين: الأول: «الجهة الأخرى، أو فوق كما في الكلمة transport أو transfer وحسب هذا المعنى يمكن أن تعني كلمة trans-lation نقل معنى نص ما إلى نص آخر في لغة أخرى، فتعني الترجمة في هذه الحالة نقل نص أو محتوى نص من لغة لأخرى. الثاني: يعني التحول من شكل لأخر أو إعادة تكوين ذلك الشيء مقاربة لكلمة transform وبموجب هذا المعنى يمكن أن يقصد بكلمة trans-lation تحويل معنى نص ما إلى معنى آخر مختلف في لغة أخرى يؤدي نفس الوظيفة، وهذا المعنى يختلف عن سابقه في أن المحتوى المنقول يختلف عنه في شكله الأصلي (قاموس اكسفورد المختصر: 371)[1] وربما يعكس التراوح بين هذين المعنيين الإطارين الأساسين الذين بموجبهما اختلفت الاتجاهات في دراسة الترجمة بصرف النظر عن اختلاف الرؤى داخل هذين الإطارين.

لهذه الأسباب وغيرها تعددت الرؤى والاتجاهات في دراسات الترجمة بشكل يدركه الكثير من الدارسين والمشتغلين في هذا المجال. وهذا التعدد لم يكن محض صدفة، أو نتيجة لاختلاف سطحي، وإنما هو نتيجة لتشعب المنطلقات الفكرية والفلسفية لهذه الرؤى والاتجاهات. فهذه الاختلافات.

3 - اتجاهات دراسات الترجمة:

الإلمام بكل الاتجاهات النظرية في مجال الترجمة يحتاج إلى مساحة وجهد أكبر من هذا البحث، وربما لا يمكن إجمالها في دراسة واحدة، ولهذا السبب سوف نحاول تسليط الضوء على بعض الاتجاهات والرؤى الرئيسة في دراسات الترجمة بشكل مجمل.

ولأننا ندرك أن هناك آليات ووسائل كثيرة يمكن الاعتماد عليها في تصنيف دراسات الترجمة، فسنركز على تصنيف هذه الدراسات من حيث بعض مجالاتها فقط، وسيكون ذلك من باب التقريب فقط. فهناك، حسب الافتراض الإجرائي لهذا البحث، ثلاثة مجالات تعنى بدراسة الترجمة لكل منها منهجه ونموذجه الخاص، وهي وإن تشابهت في بعض الأوجه تختلف من حيث الرؤى والمنطلقات وهذا ما سنحاول توضيحه في بقية هذا الورقة.

3-1 دراسات الترجمة اللسانية:

معروف أن الدراسات اللسانية، بالرغم من اختلاف مناهجها ومدارسها، تحاول التمسك بمعايير منهجية وعلمية دقيقة تحددها أهدافها وطموحها ويعكسها تاريخ تطورها.

وللسانيات، بدون شك، النصيب الأكبر من التأثير على دراسات الترجمة وخاصة الترجمة البين - لغوية، وقد انعكس ذلك في طموح هذه الدراسات للدقة والعلمية حتى أن الكثير من الباحثين نظر للترجمة على أنها ممارسة لسانية بحتة، أو ممارسة لسانية تطبيقية على وجه التحديد. وسنحاول أن نوضح فيما يلي بنوع من الإسهاب أن الترجمة وإن استفادت إلى حد كبير من مكتسبات اللسانيات، إلا أن هناك أسبابا منهجية وعملية تحول دون اعتبارها ممارسة لسانية صرفية بحتة.

فإذا كان لكل علم تاريخ، كما يقول دايتر فونديرليخ

D.Wunderlich، فإن للسانيات الشكلية الحديثة تاريخاً مهماً لفهمها فهمًا صحيحا. ويمكن إرجاع بداية الدراسات اللسانيات الحديثة للقرن التاسع عشر الميلادي، القرن الذي مرت فيه العلوم الطبيعية بطفرات كبيرة خاصة في مجالي الفيزياء الميكانيكية وفي الأحياء التطورية (كما تجسد في نظرية داروين). وقد أثر ذلك في منهجيات العلوم الأخرى في ذلك الوقت ومنها دراسات اللغة حيث رغب الكثير من علماء اللغة الاحتذاء بالعلوم الطبيعية (naturwissenschaften) من أجل الوصول إلى مكانة مشابهة وابتعدوا عن منهجية العلوم الإنسانية (geisteswissenschaften) على افتراض عدم توفر الدقة العلمية المطلوبة فيها.

أخذ علماء اللغة من الفيزياء الطبيعية محاولة سن قوانين طبيعية دقيقة، ومن الأحياء التطورية المنهج التطوري للدراسة (phylogeneticanalysis)، فاهتموا بالدرجة الأولى بدراسة التغير والتطور الصوتيين للغة، فيما سمي آنذاك بمدرسة «النحويين الجدد» (New Grammarians) الذين أسسوا اللسانيات التاريخية (سامسون 1985 :16-17) ومن أجل نقل علم اللغات (philology) - الذي تحول فيما بعد إلى (linguistics) - إلى مصاف العلوم الطبيعية توجب أن يكون موضوع دراسته أيضاً موضوع علم طبيعي ولذلك كان لابد للغة أن تصبح ظاهرة طبيعية وينظر لها على أنها مادة عضوية تحكمها قوانين الطبيعة. ومنذ ذلك الوقت، وتاريخ اللسانيات، كما يراه فوندرليخ، هو تاريخ البحث عن موضوع بحثها. فأصبح شغل اللسانيات الشاغل محاولة فصل النظام اللغوي الذي تحكمه القوانين العلمية من الجسد الاجتماعي أو التواصلي للغة، فمسالة تحديد موضوع بحث ذي «تركيب مستقل» (autonomous subject matter) أمر ذو أهمية مركزية للسانيات (فوندرليخ 1979 :12).

وبعد تلاشي أهمية النموذج الارتقائي في نهاية القرن التاسع عشر وبروز الدراسات الآنية والدراسات المقارنة، انتقل اهتمام اللغويين من البحث عن أصل اللغات وتطورها إلى البحث في طبيعته وتحديد ماهية ما تدل عليه كلمة «لغة»، وكانت هذه بداية الاهتمام بـ «اللسانيات الآنية» (synchronic linguistics) التي يعدّ فيردينانـد دي سوسير Ferdinand de Saussure (1857-1913م) أول من حدد معالمها. وقد فرق سوسير بين اللغة كملكة إنسانية أي اللغة بمعناها العام (langage)، واللغة كنظام (langue) مجال البحث السيميائي، واللغة ككلام (parole).

وأصر سوسير على أن اللغة ظاهرة اجتماعية أنتجتها عقلية الجماعة وهي، كنظام، لا تخضع للمتغيرات الفردية، إلا أن لها في الوقت نفسه ماهية وجود (mode of existence) نفسية فردية لا يمكن دراستها إلا كوجود نفسي في عقل الفرد. فهو يرغب في رؤيتها كظاهرة نفسية فردية لا تتأثر بالاختلافات والخصائص الفردية ويصر على استقلاليتها وموضوعيتها كظاهرة اجتماعية. وهذا ما يسمي «بمفارقة سوسير» أو مفارقة الفكر السوسيري (جاكسون 1991 :29).

وأعتبر سوسير الصوتيم (الفونيم) أصغر وحدة لسانية، فلكل لغة عدد محدود من الصوتيمات تربطها علاقة تمايز وتعارض. ولكل صوتيم قيمة نظمية داخل النظام اللغوي تحدده علاقته بغيره من الصوتيمات ولا علاقة لهذه القيمة بشكل الصوتيم المادي. فقيمة الصوتيم تشبه في وجودها اللغة كنظام وشكله يشبه اللغة ككلام. والصوتيم عنصر أساسي في تشكيل الشكل الصوتي للعلامة اللغوية (signifier)، الذي بدوره يحدده المفهوم التي تدل عليه العلامة (signified). فالشكل والمفهوم وجهان للعلامة اللغوية لهما وجود واحد مشترك، إلا أنه لا يوجد ارتباط بين الشكل الصوتي للعلامة وشكل مرجعها التي تدل عليه، فالعلاقة بينهما اعتباطية.

وفرق سوسير على مستوى المحتوى اللغوي بين قيمة المفهوم (concept value) وبين دلالة المفهوم (signification). فالمفهوم داخل النظام اللغوي يتمثل كقيمة سلبية ليس لها شكل مادي، أما ما يدل عليه فهو الشكل المادي له الذي يدل عليه داخل النظام اللغوي. وكان سوسير يرى نوعين من العلاقة بين العلامات أحدهما «تبادلية» (paradigmatic) عمودية تحددها علاقات القيم للعلامات داخل النظام اللغوي؛ والأخرى (syntagmatic) وهي علاقة أفقية تركيبية، والأخيرة تعدّ جزءاً من الكلام لا اللغة.

وهنا يتضح أن مفهوم سوسير للبنية اللغوية له جانبان: بنية شكلية، تحددها أنماط العلاقات داخل البنية اللغوية وتمثلها القيم الشكلية السلبية للصوتيمات والكلمات والمفاهيم، والعلاقات اللغوية البحتة؛ والأخرى بنيَة المحتوى التي تعكس ارتباط أجزاء اللغة ومكوناتها المادية بعضها ببعض ضمن نظام لغوي معين. ولكن، وفي كلا المفهومين، تأخذ البنية اللغوية والعلاقات في مجملها أولوية على أجزاء اللغة ومفرداتها التي لا يمكن فهمها خارجها. وكان لهذه الرؤية الكلية للبنية أثرها الكبير على تطور مختلف مجالات الدراسات الإنسانية، في الأدب، والنقد الأدبي، والإناسة (الأنثروبولوجيا)، وعلوم الاجتماع والسياسة، ومن بينها دراسات الترجمة.

وربما يكون تأثير سوسير غير المباشر على دراسات الترجمة أهم من تأثيره المباشر. فسوسير أثر على دراسة أهم عنصرين تقريبا في دراسات الترجمة، وهما دراسات الثقافة والتي يمكن اعتبارها، ولو من قبيل الاستعارة، «المدلول» العام الذي تدل عليه اللغة في مجملها إذا ما عددنا اللغة «دالة» على الثقافة. حيث أخذت دراسات الثقافات اللسانية والإناسية تنظر للثقافة كبنية كلية لا يمكن فك مفاهيمها خارج نطاق هذه

البنية، فالجزء بالضرورة يتبع الكل. ثم، وانطلاقاً من نفس المفهوم، تم تطوير أنظمة أخرى داخل النظام الكلي مثل الحقول الدلالية (semantic fields) فهناك نظم قرابة، وتجارة، وفنون يمكن دراستها بنيويا وهلم جرا.

والثاني: هو تأثير سوسير على دراسات المعنى، حيث أدخل سوسير المعنى اللغوي داخل اللغة، وأعطاه شكلاً موضوعياً، بعد أن كانت الفلسفة الوضعية ترى أن المعنى هو المرجع الخارجي الذي تدل عليه اللغة خارج اللغة؛ والفلسفة الرومانتيكية ترى أن المعنى فردي وجزء من عبقرية المتكلم الذي هو أيضاً خارج اللغة. وركز سوسير، إضافة لذلك، على النظام الداخلي للغة وعدّه نظاماً مغلقاً يجب دراسته بأسلوب علمي مستقل عن الدور أو الوظيفة التي يؤديها.

ولكن استقلالية النظام اللغوي عن الواقع، و اعتباطية العلاقة بين الواقع واللغة قادت في نهاية الأمر وضمن تفسير محتمل إلى نوع من الحتمية اللسانية (linguistic determinism) التي ترى أن رؤية البشر للعالم محتومة بالنظام اللغوي الغالب على عقليتهم، أي أن إدراك العالم الخارجي لا يكون من الخارج للداخل وإنما العكس، وهذا ما قالت به فرضية سابير وورف (Sapir-Whorf hypothesis) (سامسون 1985 :83).

وهنا فالبشر لا يعيشون في عالم واحد بل في عوالم مختلفة تشكلها لغاتهم المختلفة. ومن هذا الفهم انطلقت أول مقالات استحالة الترجمة بين اللغات لعدم تناسب أنظمة هذه اللغات (incommensurability of language systems).

وقد حاول الفيلسوف اللغوي فالارد كواين W. Quine، في كتاباته المعروفة لدارسي الترجمة على وجه الخصوص، تفنيد الأسس العلمية المعرفية للدراسات اللسانية منطلقاً من مقولات تدور في مجملها حول علاقة المعني اللغوي بالعالم الخارجي واستحالة الترجمة بين اللغات،

متخذا موقفا مشابها من نسبية المعنى اللغوي ومستنداً إلى استحالة إثبات وجود الترادف المعنوي التام (synonymy) حتى داخل اللغة الواحدة (كواين 1959).

ويمكن القول إن هذه الدراسات لم تهتم بالترجمة لذاتها وإنما اهتمت بها لإثبات قضايا أخرى ذات طابع فلسفي وغير ذات علاقة مباشرة بمفهوم الترجمة المتعارف عليه أو ما يمكن تسميته «الترجمة الطبيعية» (natural translation) وهي دراسات لم تتطرق لدراسة طبيعة عملية الترجمة (translation process) أو لوظيفتها كوسيلة للتواصل تفرضها الحاجة المعاشة(**).

ولانقاذ اللسانيات من مخالب النسبية اللغوية التي تضمنتها وجهة نظر سوسير، ظهر اتجاهان لسانيان مختلفان كان لهما تأثيراً على دراسات الترجمة. الأول على يد نوام تشومسكي (1928م) N. Chomsky الذي لجأ إلي المنهج الديكارتي في إثبات علاقة اللغات بعضها ببعض. والثاني انطلق من أبحاث العالم الإناسي براتسلاف مالينوسكي (1884-1924م) B. Malinowsky حول أسبقية «الوظيفة» السياقية والاجتماعية للغة لفهم المعنى اللغوي على المعنى المجرد داخل البنية اللغوية المغلقة.

ودفع مالينوسكي بدراسات اللسانيات البريطانية إلى اتجاه مغاير للسانيات الأمريكية في محاولة المزاوجة بين دراسة النظام الداخلي للغة ونظام وظيفتها الخارجية، وهذه هي سمة اللسانيات النظمية التي أسس لها جون روبرت فيرث J. Firth وميكاليل هاليدي M. Halliday في بريطانيا التي تقوم على التأكيد على معنى سياق الحال للغة (context of situation). وسوف نتطرق لهذا المشروع الهام في الفصل التالي كجزء من اللغة والسيمياء الاجتماعية. ونحاول تسليط الضوء على النموذج اللساني التوليدي وعلاقته بدراسات الترجمة في هذا الفصل.

2-3 النموذج اللساني التوليدي:

ذهب تشومسكي أبعد من سوسير في فصل اللغة عن الواقع متخذاً من الاستبطان الفردي (individual introspection) منطلقاً للبحث اللغوي عن كليات لغوية محتملة، فبينما لجأ رينيه ديكارت (1596-1690م) Rene Descarte للشك المنهجي لإثبات حقيقة وجود الذات الشاكة وبالتالي التدليل على الوجود، أرجع تشومسكي جميع اللغات إلى قواعد كونية مشتركة يحددها جهاز فطري لاكتساب اللغة أسماه «لاد» مختصر لكلمة (language acquisition device) يتم البحث عنه بطريقة تفترض وجود بعضًا من سماته الكلية ثم تحاول الاستدلال عليها في اللغات المختلفة التي تعتبر مظاهر سطحية لهذا الجهاز الفطري.

ويبدو الأمر وكأن تشومسكي يبحث ليس في البنية اللغوية للغة بعينها وإنما البنية الجامعة لكل اللغات الممكنة، لغة اللغات المختلفة، البنية أو الفطرة التي تشكل قطيعة نوعية بين الإنسان وبقية الكائنات.

ولكن ذلك لم يكن ممكنا بدون حصر هذه البنية في نطاق تركيبي ضيق، وقصرها على الطابع السايكولوجي الفردي. فقد ذهب تشومسكي أبعد من سوسير بالتأكيد صراحة على أن اللغة الكامنة - I (Internalized) language هي المادة الأولية التي تدرسها اللسانيات وهي موضوع مستقل عن الفرد والمجتمع ونظر لها على أنها عضو بيولوجي يرثه الفرد. أما اللغة المشاعة E (Externalized) - language فهي اللغة بمفهومها الخاص أو اللغة المعاشة. ولا يرى تشومسكي أهميةً لدراسة اللغة بمعناها المتعارف عليه لكونها مشتقة وثانوية[2] (تشومسكي 1987 :151).

ولكن تشومسكي يحذر وبشكل صريح من عدم الاستنتاج من افتراض وجود قواعد كونية للغة إمكانية الترجمة بشكل تام أو مباشر بين

اللغات المختلفة، وهذا يؤكد على أن تشومسكي كان ينظر للمعنى والترجمة على أنهما جزء من اللغة المشاعة، ولا علاقة لها بالكليات القواعدية القارة لجميع اللغات، كما يفهم البعض.

ولكن المناخ الفكري السائد في ذلك الوقت، والتقدم النوعي في مجالات فكرية أخري، مثل دراسات الحاسب الآلي وعلم النفس، دفع لنوع من التفاؤل المفرط فيما يتعلق بدراسات اللسانيات وكذلك دراسات الترجمة. وبدأت الإشارة للترجمة على أنها علم مثل علم اللسانيات كما هو الحال مع يوجين نايدا في كتاباته المبكرة، بالرغم من أن نايدا ، على عكس الاعتقاد الشائع، اعتمد على النظرية التحويلية لزليق هاريس Zellig Harris وليس تشومسكي في دراسة الترجمة كما أنه، أي نايدا ، انطلق من كليات الفيلسوف الألماني عمانويل كانت وليس من كليات تشومسكي للوصول للقواسم المشتركة للمعنى اللغوي بين اللغات.

ووسط هذا الجو المتفائل، بدأ الأمل يحدو الكثير بإمكانية الترجمة الآلية اعتمادا على الاستنتاجات اللسانية للنظرية التحويلية لتشومسكي. حتى أن ورن ويفر W. Weaver أحد رواد فكرة الترجمة الآلية، كتب صراحة بأنه «يمكن النظر للترجمة كمشكلة شيفرة (cryptography) فقط، وأنني عندما أرى مقالا مكتوبا بالروسية أعتقد أنه مقال إنجليزي كتب برموز غريبة» (ورن ويفر 1969 :35).

نستطيع القول بشكل عام إن السمة الأساسية لدراسات اللسانيات هي تركيزها على الشكل أو الصورة على حساب المضمون، وانطلاقها من فهم للمعنى ينحصر بالمعنى اللغوي داخل اللغة فقط (semantic meaning) وعدم قدرتها على استيعاب المعنى السياقي، لأن النظريات اللسانية، كما أسلفنا، كانت تبحث عن نظام لغوي منتظم مستقل عن التأثيرات الجانبية للسياق الواقعي.

وتبنت نظريات الترجمة المتأثرة بالمنحى اللساني مبدأ التكافؤ (equivalence) بين وحدات النظام اللغوي، وهو مفهوم رياضي ومنطقي بحت، استخدم أولاً في علم الإناسة لمقارنة النظم الثقافية للشعوب المختلفة ولمحاولة فهم علاقات اللغات ببعضها البعض حيث كانت الترجمة ممارسة ضرورية وشائعة في الدراسات الإناسية بمختلف مشاربها.

فمعروف أن يوجين نايدا E. Nida، أول المهتمين بالدراسة العلمية للترجمة، كان لغوياً إناسياً في المقام الأول مهتماً بدراسات الإناسة الثقافية (cultural anthropology) السائدة في أمريكا في ذلك الوقت، والإناسة الثقافية لها وجهة نظر خاصة بالثقافات العالمية. فهي ترى أن جميع الثقافات العالمية أجزاء أو أدوار مختلفة لثقافة إنسانية واحدة، وتحلل هذه الثقافات بناء على معايير كلية مفترضة تطبق على جميع الثقافات بمختلف بيئاتها. ويتناسب هذا الاتجاه الإناسي مع توجهات بعض رجال الكنيسة الذين يسعون لنشر كلمة الرب للناس سواسية، ومنهم نايدا وأعضاء آخرون فيما يسمى بجماعة ترجمة الإنجيل. وربما يكون من محض الصدفة التقاء هذا الطرح من نظرية تشومسكي اللسانية التي تفترض وجود قواعد لسانية كلية تنطبق على جميع اللغات الإنسانية، مع الطرح الديكارتي ذاته الذي هو في المقام الأول طرح لاهوتي.

ونايدا، على سبيل المثال، يرى لزومية التكافؤ بين اللغات فيما يتعلق بالمعنى، وحاول أن يحدد التكافؤ على مستوى الترادف اللفظي بين الكلمات ومستوى التوليد اللغوي على مستوى الجمل (transformations)، وتكلم عن التكافؤ الشكلي (formal equivalence) وأعطاه أولوية في الترجمة، ليعود ويقول بالتكافؤ غير الشكلي أو الديناميكي (dynamic) والتكافؤ الوظيفي (functional equivalence) الذي يمكن البحث عنهما إذا لم يوجد تكافؤ شكلي. إلا

أنه يتراجع في مكان آخر ويقول بـ «إنه لا يمكن أن يكون هناك تماثل تام بين مكونات النظم اللغوية أو الطريقة التي تنتظم بها هذه المكونات»، بكل ما يحمله هذا الكلام من تناقض مع سابقه. والجدير بالذكر أن معظم نظريات الترجمة اللسانية ترى أولوية للتكافؤ الشكلي على التكافؤ غير الشكلي أو الحر.

وربما يكون لمحاولة تطوير نظام ترجمة آلية في الخمسينيات وتدفق الدعم المادي لأقسام اللسانيات المهتمة بهذا النوع من الدراسات في أمريكا أثر في دفع النظرية اللسانية في الاتجاه الشكلي المنطقي، بما في ذلك محاولة اللسانيات التحويلية البحث عن كليات لسانية (linguistic universals) ومحاولة توليد الجمل في اللغة من جمل «أساسية محدودة التركيب».

وقد لخص ج س. كاتفورد J. C. Catford أثر ذلك في دراسات الترجمة بقوله «إن المهمة المركزية بالنسبة لنظرية الترجمة هي تحديد طبيعة وشروط مكافئات الترجمة» (كاتفورد 1964 :21) وهذه المكافئات تأتي على حسب الرتب اللغوية (ranks) التي حددها فيرث لدراسة البنية اللغوية (الصوتيم، المورفيم، الكلمة، المتلازم اللفظي، العبارة، الجملة، النص)، ولكنه ما يلبث أن يتراجع ليقول بأن الترجمة إما أن تكون مكافئة للأصل شكلياً (rank bound) أو حرة أي غير ملتزمة بالشكل والرتبة اللغويتين.

وقد شجع البحث عن مكافئات لغوية الدراسات التقابلية (contrastive analysis) بين اللغات على مستوى الشكل اللغوي، خارج سياق الاستخدام اللغوي.

كما ركز البحث اللغوي في تلك المرحلة على المعني المفهومي

(conceptual meaning) فقط وعلى الاستخدام اللغوي الذي يخضع لمعايير ومقاييس هذا المعني.

إلا أنه لم يكن مفراً من مواءمة هذا المعنى بطرق متحفظة جدا مع جوانب التوظيف الحقيقي للمعني في الكلام. فالتقسيمات الثنائية الإجرائية مثل «اللغة» و«الكلام» لدى سوسير، أو «الكفياة» (competence) و«الأداء» performance عند تشومسكي لابد أن تلتقي أو تندمج في كلٍ واحدٍ عند التطرق للمعنى الحقيقي اللغة. ومن هنا ظهر ما يسمى بالبراجماتيات اللسانية (linguistic pragmatics)، والنظر إلي هذا المعنى على أنه طارئ على المعنى المفهومي الأساسي.

ولهذا السبب يتهم ميشيل بيشو M. Pêcheux اللسانيات باتجاهاتها المختلفة سواء كانت بنيوية، أو وظيفية، أو تحويلية بإهمال النظرة التاريخية (historicism) للغة، فاللسانيات حسب زعمه لا تنظر للغة باعتبارها فعلا إنسانيا ناتجا عن تطور الإنسان ووعيه، وإنما كشيء مجرد ومستقل، كظاهرة طبيعية (ميشيل بيشو، 1982). ويتهم لوى يلمسليف L. Hjelmslev بدوره اللسانيات بتجريد اللغة من إنسانيتها (dehumanizing of language). ويشاطر ولفرام ويلز W.Wills بيشو ويلمسليف هذا الرأي، فهو يرى أن اللسانيات الحديثة دفعت ثمناً باهظاً من أجل أن تحظى بمكان في البحث العلمي الحديث فهي تركز على تصور للغة شكلي ومجرد، وتبحث عن التجانس اللغوي linguistic homogeneity على حساب الجوانب الاجتماعية والاتصالية للغة، ويتهمها صراحة بـ «التقشف السيميائي» (ويلز 1982 :225).

ولذلك انعكس التركيز على الشكل اللغوي في دراسات الترجمة المتأثرة باللسانيات في عاملين أساسين: الأول، التقليل من دور المترجم وأثره في الترجمة باعتبار أن الترجمة تتم من شكل لغوي لآخر؛ والثاني،

النظر للمعنى البلاغي الخارج عن نطاق القاموس اللساني على أنه غير قابل للترجمة. ولم تلق مشكلة آلية للانتقال من لغة لأخرى أو تعريف ماهية الوسيط المنقول الـ (teritium comparationis) ما تستحق من اهتمام ضمن هذا المنظور.

ورغم ذلك أسهمت اللسانيات في تعميق فهم ماهية النظم والبنى اللغوية بتقديم أدوات وآليات الوصف اللغوي الدقيق لمجال دراسات الترجمة وفي تطوير اللغة البحثية (meta-language) اللازمة لتحقيق هذا الغرض. غير أن اللسانيات بالرغم من ذلك لم تستقصي عملية الترجمة (translation process) إلا في حدود ما تسمح به العمليات الشكلية المنطقية التي تدخل ضمن إطار مكننة الترجمة في الترجمة الآلية.

3 - الترجمة من منظور سيميائي إجتماعي

1-3 اللغة والتفاعل السيميائي

تبحث السيمياء في اللغة بمعناها المطلق، وتنظر للغة كنظام علاماتي له وظيفة محددة، أي أنه شيفرة (code) تستخدم في نقل معنى ما يكون هو رسالة هذا النظام (message) التي ترتبط بها وظيفة هذه الشيفرة. فإضافة لسوسير، الذي نظر للغة على أنها نظام سيميائي ذو طابع رمزي خاص، هناك تشالرز صاندرز بيرس (1839-1914م C. S Pierce)، منظر السيمياء البراجماتية الأمريكية، الذي فسر معنى أي علامة لغوية على انه ترجمتها لعلامة أكثر وضوحاً في نفس اللغة أو في لغة أخرى.

وأطلق بيرس على هذه العلامة اسم «العلامة المفسِرة» (بكسر السين) (interpretant) نوت (1990 :43) فالعلامة المفسِرة هي معنى، أو ما يفهم من العلامة المفسَرة (بفتح الراء)، ولعل بيرس تصور صعوبة

التدليل على معنى علامة لغوية ما دون استخدام علامة أخرى. فالسيمياء هي الوسيلة المتاحة الممكنة للتفاهم بين البشر. ومن وجهة النظر البراجماتية هذه يكون المعنى هو المحصلة الأخيرة للعملية السيميائية بما ينطبع في عقل مستقبل العلامة من نتاج التفاعل السيميائي (process of semiosis) (نوت، ص 44).

وانعكس تأثير بيرس جليًا على تفسير رومان ياكبسون R. Jacobson (1959) فقد عرف هو أيضاً معنى الكلمة بالعلامة الأخرى التي تترجم إليها. ثم عرف الترجمة بتفسير علامات بواسطة علامات أخرى، وعرف الترجمة البين - لغوية على أنها «تفسير علامات بواسطة علامات أخرى في لغة أخرى».

أما وليم فراولي W. Frawley، فنظر للترجمة على أنها إحدى وسائل النقل السيميائي (semiotic transfer) من شيفرة معتبرة لأخرى. وتبنى فراولي تصنيف أمبيرتو إيكو Umberto Eco لوسائل النقل السميائي في شرحه للترجمة. والنقل السيميائي حسب إيكو يشمل: «النسخ» copy، أو إعادة إنتاج العلامة كما هي؛ «الكتابة» transcription وتعني إعادة إنتاج معطى ما بتشفيره كتابيا، أي وصفه بشكل من أشكال الكتابة؛ والترجمة وتعني إعادة إنتاج معطى ما مشفر كتابياً إلى نوع آخر من الشفرة الكتابة.

وإذا كانت الكتابة (كعمل عقلي) تتطلب عقل شيىء ما (cognizing) من أجل وصفه كتابياً، فالترجمة كما هو متعارف عليها تعني إعادة عقل ذلك الشيء (re-cognizing) في شكل آخر. أي أن الترجمة في محصلة الأمر هي إعادة تشفير (re-codification) مما تتطلب إعادة عقل (re-cognizing) المادة المشفرة (فراولي: 1984 :160).

وقد حاول لادزانوف A. Ladskanov، تطوير نظرية للترجمة تنطلق

من مفهوم سيميائي بحت بالنظر للترجمة على أنها «تحول سميائي» (semiotic transformation)، وليست مجرد نقل سيميائي، وهو أمر بلا شك يختلف في جوهره عن سابقه، حيث يتطلب «استبدال علامات تحمل رسالة ما بعلامات في نظام آخر مع الحفاظ قدر الإمكان على المعلومات المشتركة بين النظامين» (ليزدانوف 1975 :272) فوصف عناصر التواصل السيميائي الإنساني (anthroposemiotic) على أنها نسيج من الشيفرة العامة (general code)، والشيفرات (العلامات) غير اللفظية (non-verbal)، والشيفرات اللفظية، والشيفرات الاصطناعية (artificial codes) رياضيات، كمبيوتر... إلخ، والشيفرات الأسلوبية، والرسوم المصاحبة، والعامل الصوتي.

ولعل النظرة السيميائية للمعنى تختلف بعض الشيء عن النظرة اللسانية في أنها تحاول تجاوز المعني المفاهيمي المجرد داخل اللغة لمفهوم أوسع يشمل إضافة للمعرفة اللسانية (linguistic knowledge) معارف أخرى (world knowledge). فالنظرة السيميائية للمعنى تشمل تفاعل النظام اللغوي المحكي مع المؤثرات المعنوية للنظم العلاماتية الأخرى، مثل طبيعة شكل الشيفرة كالكتابة والنصوص المصاحبة للنص اللغوي كالصور والرسوم البيانية فيما يعرف بالـ (co-text)، أو العوامل اللسانية الموازية (para-linguistics)، وهي عوامل تدخل في صميم في سياق حال النص.

ولكن التقسيم السيميائي الأبعد أثراً في مجالي دراسات الترجمة واللسانيات على حد سواء هو تحديد العالم السيميائي تشالرز موريس C. Morris ثلاثة أبعاد للعلامة: البعد التركيبي (syntactic)، علاقة العلامة بالعلامات الأخرى في الشكل السيميائي؛ البعد الدلالي (semantic)، علاقة العلامة بما تدل عليه سواء في الواقع أو في ذهن المتكلم؛ البعد البراجماتي (pragmatic)، علاقة المتواصلين عن طريق

العلامة. فالعلامة يمكن أن تدل على شيء وهذا الشيء ربما يرمز لمعنى آخر في ثقافة أخرى وربما يوحي بشيء مختلف تماماً للمتواصلين في عملية سيميائية مختلفة. وهذا يوضح ما ذكرناه سابقاً بأن السيمياء ترى المعنى ليس في دلالة العلامة أو الوظيفة المحددة لها في الإطار الاجتماعي وإنما في المحصلة النهائية للتواصل.

وقد حاول الكثير من المهتمين بالدراسات اللغوية، وفلسفة اللسانيات، إدخال مفهوم أعم للمعنى اللغوي يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الغير دلالية للمعنى اللغوي. وتجلي ذلك بشكل رئيسي في أربعة اتجاهات كان لها جميعاً تأثير بالغ في نظريات الترجمة: البراجماتيكية اللسانية؛ اللسانيات النصية (text linguistics)؛ والنظرية القصدية للمعنى (intentional theory of meaning)؛ ونظرية الاتصال (communication theory).[3]

وقد حاولت بعض الدراسات المزاوجة بين هذه الأوجه المختلفة للمعنى والتوفيق بينها مثل براون ويول Brown and Yule 1983، وليفنسون Levinson 1983 وتكاد لا تخلو دراسة من دراسات الترجمة من ذكر للعوامل البراجماتيكية اللسانية المؤثرة على المعنى، لاسيما روجر بيل R. Bell 1991 وجوزيف مالون J. Malone 1988، وحاتم وميسون 1997، وغيرهم. وتشكل اللسانيات النصية التي هي الجانب «النظمي» من نظرية فيرث للغة (الجانب الآخر هو الجانب البنيوي) أحد المجالات الأكثر حيوية وتأثيراً في دراسات الترجمة لأنها تعنى بتحليل نصوص حقيقية وتحاول إبراز العوامل المؤثرة فيها.

3-3 الترجمة والنص اللساني:

تطورت اللسانيات البريطانية بشكل مخالف للسانيات الأمريكية حيث نحت بشكل أكبر نحو الإمبريقية الاجتماعية التي تركز على الجانب

الوظيفي في اللغة، هذه النظرة العامة للغة، تجد جذورها في علم الإناسة الوظيفي لدي مالينوسكي الذي اعترض ومجموعة من علماء الإناسة الوظيفيين المنتمين لمدرسة الإناسة الاجتماعية (social anthropology) السائدة في أوروبا في ذلك الوقت التي تختلف عن الإناسة الثقافية (cultural anthropology) السائدة في أمريكا. فقد نظرت المدرسة الأوربية لثقافات العالم على أنها مختلفة ولكل منها خصوصيتها التاريخية والوظيفية. ولذلك أعترض رواد هذه المدرسة على أسلوب المقارنة بين هذه الثقافات، وعلى الاعتماد على الترجمة في الدراسات الإناسية السابقة لهم التي تفترض التكافؤ الشكلي بين لغات الباحثين الإناسيين ولغات الأقوام تحت الدراسة.

فالنهج السابق لا يتجاهل الخصوصيات الثقافية لهذه اللغات فقط، وإنما أيضًا الأشكال الوظيفية لنصوص هذه اللغات. فالممارسة اللغوية قد تتم بشكل ليس له علاقة مباشرة بالمعنى اللغوي مطلقاً، مثل، استخدام اللغة في الطقوس والعبادات وما إلى ذلك. وهذه السياقات التي لا يمكن فصلها عن المعنى اللغوي لا يمكن ترجمتها مباشرة من لغة لأخرى وخاصة للغات الأوروبية للباحثين، ولا يمكن ذلك بدون سوء فهم أو تعسف لمعاني اللغة في الثقافات الأخرى وإطلاق أحكام مسقطة عليها من ثقافة الدارسين وتجربتهم.

فقد ركز مالينوسكي، على سبيل المثال، على الوظيفة الاجتماعية للغة، وحدد لها وظيفتين أساسيتين: الوظيفة التداولية، والوظيفة الطقوسية (التعبدية). وقسم الوظيفية التواصلية إلى قسمين: الوظيفة العملية (active) والوظيفة السردية (narrative). أما الوظيفة الطقوسية (ritual)، فهي تلك التي تستخدم في الطقوس والاحتفالات الدينية، وهي لا علاقة لها بالوظيفة التداولية أو المعنى التداولي.

وربما يكون مالينوسكي أول من استخدم مفهوم التكافؤ في دراسات الترجمة في بداية القرن السابق، واقترح مفهومين للتكافؤ هما التكافؤ المتوازي (interlinear) والتكافؤ الجاري (running). وكان يعتقد دائماً أن المعنى الأساسي للكلمة هو معناها داخل السياق الوظيفي، والتوازي في التكافؤ مصدره التوازي في الوظيفة اللغوية.

وقد طور جون روبرت فيرث، وهو تلميذ لمالينوسكي، نموذج لساني يأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاجتماعية للغة إضافة لبنيتها التركيبية. واعتمد نموذج فيرث على التفريق في منهجه بين البنية اللغوية (structure) والنظام اللغوي (system) باعتبارهما مستويين مختلفين ومتوازيين في النظام اللغوي. فالبنية اللغوية تعنى بالتركيب اللغوي فقط، أي بالعلاقات التركيبية بين عناصر اللغة (syntagmatic relations)؛ أما النظام اللغوي فيقوم على أساس العلاقات التبادلية بين هذه العناصر (paradigmatic) (دوبوقراند 1991 :197). والأخيرة مرتبطة كلياً بالخيارات التي يقوم بها مستخدمو اللغة وفقا للعلاقات الغير لغوية المتاحة لهم في سياق الحال وتحتمها الأدوار الاجتماعية التي يقومون بها. ولذلك فالنظام اللغوي يقدم المادة الأولية التي تنظمها في نصوص لغوية متكاملة.

وبما أن فيرث كان يرى الأفراد محكومين بأدوار اجتماعية معينة، فلتلك الأدوار نصوص لغوية خاصة منتظمة تتكرر بتكرر «الأحداث التواصلية» (speech events) التي تتطلبها هذه الأدوار. والحياة الاجتماعية بالنسبة له هي مجموعة من الأحداث والأدوار المحددة التي يقابلها مجموعة من النصوص اللغوية المحددة الأنماط أيضاً.

ومن هذا المنطلق حاول فيرث التأسيس لنظرية في الدلالة تقوم على مبدأ ارتباط المعني اللغوي و«الحدث التواصلي» بعلاقة منتظمة يتمحور

حولها المعنى السياقي، وأصبح النص في مجمله، تبعاً لذلك، وحدة دراسة المعنى. وهنا يبدو تأثر فيرث بأستاذه مالينوسكي (هاليدي وحسن :3-20 1989).

وبفصل العلاقات التركيبية عن النظمية، أصبح بمقدور فيرث أن يدرس المعنى على المستوى النظمي بوحدات معنوية أكبر لا تتسنى دراستها ضمن نموذج سوسير أو تشومسكي، حيث الأول محدود بالعلامة، والثاني بالجملة كوحدات لدراسة اللغة والمعنى. فأصبح بالإمكان إدراج المعنى النغمي (intonational) أو معاني المتلازمات اللفظية (collocations) ضمن هذه المنهج الذي أعتبرها سمة من سمات تكرار النصوص في الأحداث التواصلية.

ورغم أن فيرث قدم لنظرية لسانية تعطي المعنى اللغوي على مستوى العلاقات التبادلية ما يستحقه من اهتمام، إلا أن نظريته فيما يتعلق بالبنية اللغوية كانت غامضة إلى حد كبير بسبب تعدد مستويات البنية لديه، وعدم وضوح الوحدات الأولية التي ينطلق منها.

وقد شهدت أفكار فيرث توسعاً وتطويراً كبيراً على يد ميكاليل هاليدي M. Halliday، ورقيه حسن R. Hassan اللذين ساهما كثيراً في إرساء دعائم ما سمي فيما بعد «اللسانيات النُظمية» (systemic linguistics) التي تهتم بالجوانب الوظيفية للغة وترى أن النظام اللغوي مكون من مجموعة من نظم متعددة (polysystemic).

وبدأ الكثير من الباحثين في اللسانيات النصية دراسة طبيعة النصوص والمعايير التي تحددها (ومنها الترابط اللغوي (cohesion)، والترابط المنطقي (coherence)، والإفادة المعنوية (informativity)، والتناص (intertextuality)، ... إلخ.

وصاغ هاليدي وحسن نظرية السياق التواصلي لفيرث صياغة حديثة ونظرا للسياق على أنه مكون من:

1. مجال الخطاب (field of discourse) ويحدده المجال الوظيفي والاجتماعي الذي يستخدم فيه الكلام، فمجال التواصل الشعري أو الخطابي غير مجال التواصل القضائي أو التعليق الإخباري.
2. طريقة الخطاب (tenor of discourse) وتتعلق بالمتكلمين: مكانتهم الاجتماعية، ونوع العلاقات بينهم، والدور الذي يلعبونه في سير الحث التواصلي.
3. شكل الخطاب (mode of discourse mode of discourse) وتتعلق بماهية الأداة المستخدمة في التواصل وماذا إذا كانت مكتوبة أم مقروءة، وإذا ما كان هناك وسائل اتصال أخرى مصاحبة من صور وغيرها.

ويتضح هنا لماذا أطلق هاليدي على نظريته اسم السيمياء الاجتماعية، فهي نظرية تحاول تحديد طبيعة أنماط اللغة (شيفرة) التي تدخل في أنماط التواصل، وتتناول أيضاً اللغة من حيث تأثرها بعوامل مختلفة ليست بالضرورة لسانية، وتأخذ بعين الاعتبار ناتج العملية الاتصالية.

وربما تكون أكثر التجارب المباشرة في استثمار آراء فيرث و هاليدي في الترجمة هي محاولة جي سي كاتفورد J. C. Catford بناء نظرية في الترجمة انطلاقاً من نظرية فيرث، في البنية اللغوية (كاتفورد 1965). وحاول التنظير للتكافؤ في الترجمة على مستوى النظام اللغوي أو على الأقل على مستوى وحدات ذلك النظام اللغوي (الصوتيمات، الكلمات، الجمل) ومن ثم الانتقال لوحدات أكبر (العبارات، والجمل). واعتمدت نظرية كاتفورد للترجمة نفس مستويات التحليل التي قال بها

فيرث (النص، الجملة، العبارة، المتلازم اللفظي، الكلمة، الصوت، النبرة). إلا أنه أتضح أن هذه المحاولة بالغة التعقيد وصعبة التطبيق. إذ لا يمكن، على سبيل المثال، تصور تكافؤ في الترجمة بين لغتين على المستوى الصوتي أو الصوتيمي، أو النبري لاختلاف نظام اللغات جذرياً في هذه الناحية لحد لا يقبل التكافؤ أو المقارنة.

وربما يكون ذلك من أهم العوامل التي أدت إلى غموض نظرية كاتفورد في الترجمة وكذلك تناقض النظرية في بعض نواحيها. إن هذه المحاولة انطلقت من نظرة فيرث للبنية اللغوية وليس للنظام اللغوي، وهي تبدو كمحاولة طورت للترجمة الآلية بالدرجة الأولى.

4-3 الوظيفية الفردية:

وإذا كانت اللسانيات النظمية ركزت على تحديد الوظيفة اللغوية من حيث الدور الذي تلعبه اللغة في المجتمع فإن هناك من علماء اللغويات النفسية بوجه خاص من حاول تحديد وظيفة اللغة من منطلق ذاتي نفسي، أي من وجهة نظر الفرد مستخدم اللغة. فاللغة ليست وسيلة تفاهم اجتماعية موضوعية فقط، وإنما هي بالدرجة الأولى وسيلة لتفاهم الفرد مع المجتمع، والمجتمع غالباً يتشكل من أفراد. ثم إن اللغة تسعى لتلبية حاجات الفرد وتتأثر بغرائزه، وهو إما المنتج المباشر للنص أو المتلقي له.

وحدد كارل بوهلر Karl Bühler الوظيفة اللغوية من حيث علاقة اللغة بالفرد تحديداً دقيقا وصنفها إلى ثلاث وظائف رئيسة هي: التمثيل (darstellung <representation>)؛ والتعبير (ausdruck <expression>)؛ والطلب (appell <appelative>). وتحدد هذه الوظائف إلى حد كبير طبيعة اللغة المستخدمة بما في ذلك طبيعة النصوص اللغوية المكتوبة (دكرو وتدوروف 1972 :371).

وأتاح ذلك في ما بعد لتطور دراسات تحديد «أنماط النصوص» (Text Typology)، وهو علم يبحث في تصنيف النصوص حسب أنماطها اللغوية: سردية (narrative)، أو جدلية (argumentative)، أو تمثليية (representational) واستثمرت هذه المفاهيم بشكل موسع في دراسات الترجمة في لايبزج في ألمانيا، وساربروكين في تشيكوسلوفاكيا السابقة، وغيرها.

حيث قرر البيرت نوبيرت أن الوظيفة البراقماتيكية للنص هي التي تحدد طبيعة ترجمته وتشكل عنصر المقارنة بين النص المترجم والأصل. وهذه النظرة متأثرة إلى حد كبير بمدرسة الجشتالت النفسية Gestalt، حيث خمن نوبيرت أن وحدة الترجمة هي النص كاملاً وموضوع الترجمة هو القضية النصية (textual proposition).

وقد طورت كاترين رايس K. Reiss وهانز فيرمير Hans Vermeer هذا التصور إلى نظرية كاملة في الترجمة عرفت فيما بعد بنظرية (skopos) أو النظرية الغائية للترجمة. وبموجبها تحكم الغاية الأساسية من النص الأصلي طبيعة الترجمة. وبما أن النص الأصلي يجب أن يكون متناسقاً ومنسجما حتى يكون نصاً، فعلى الترجمة أن تحذو حذو هذا التناسق وتحافظ عليه، أي أن يكون هناك تناصّ منطقي (intertextual coherence) بين النص والأصل على مستوى اللحمة والانسجام النصي (قينتسلر 93 :71 -96).

وهناك من حاول تصنيف اللغة من حيث الأنماط التعبيرية المناطة بها (registers) بالمزاوجة بين السمات العامة لهذه الأنماط (macro-structure)، والآليات اللغوية التي تدخل في تكوين كل نص (micro-structure) مثل فان دايك 1978 van Dijk، وقريقوري وكارول 1989 Gregory and Carroll.

ولاقت هذه الدراسات الوظيفية التي تندرج في معظمها تحت مسمى عام هو «دراسات تحليل الخطاب» (discourse analysis)، استحساناً كبيراً من قبل المشتغلين في دراسات الترجمة، لأن الكثير من المهتمين وجدوا في تحديد طبيعة النصوص طريقة لتحديد المجالات اللغوية المطلوب ترجمتها بصورة أدق. وتجلى ذلك في دراسات رائدة لمارلين روز M. Rose 1981 وألبيرت نويبرت A. Neubert، جوليان هاوس J. House 19 على سبيل المثال لا الحصر.

وعمقت الأبحاث المكثفة حول طبيعة إنتاج وإدراك النصوص المعرفة بالعمليات العقلية التي تتدخل في ترجمة هذه النصوص أيضاً. وأدى ذلك للمرة الأولى إلى النظر والتبصر في الترجمة ليس فقط كنتاج وإنما كفعل ذي خطوات معينة أي (translation process) والمراحل والاستراتيجيات التي تدخل في هذه العملية كما فعل روبيرت دوبوجراند ودريسلر De Beaugrande and Dressler 1978، ومن النهج الذي أتبعه ولفقانق لورشير W. Lörscher في دراساته لعملية الترجمة.

ويمكن القول إن النموذج السيميائي الاجتماعي والذاتي لدراسة الترجمة يكمل أحدهما الآخر، فالنصوص في كثير من الدراسات تصنف حسب وظيفتها الاجتماعية والذاتية لأن ذلك في المحصلة النهائية يقود إلى تحديد أدق لوظيفة النص المترجم وبالتالي تحديد المعنى المتوخى منه.

4. الترجمة والاختلاف

تنطلق كثير من دراسات الترجمة، خاصة الأدبية، من مفهوم ضرورة الاختلاف في الترجمة بين النص المترجم و الأصل. ومن تفسير للجزء الأول من كلمة ترجمة translation يعني تحويل شيء إلى شيء آخر مقاربة للكلمة الإنجليزية transform وليس transfer. وتفهم الترجمة في هذه

الاتجاهات على أنها تحول في النص إلى نص آخر جديد وليست نقل نص من لغة لأخرى.

وترى هذه النظرة أن الترجمة التي تطابق الأصل تحاول طمس حقيقة أن الترجمة قام بها وسيط هو المترجم وتتناقض مع نفسها من حيث أنها تنفي كونها ترجمة. فالترجمة التي تطابق الشكل لا يمكن أن تكون ترجمة بل هي أصل في ذاتها. ولا يمكن لترجمة أن تشبه الأصل إلا من خلال تعسف النص في اللغة المترجم إليها والتسلط على اللغة المكتوب بها. فالترجمة كما يقول المثل الإيطالي(tradutore traditore) خيانة بالضرورة.

وترفض وجهات النظر التي تنحى هذا المنحى مبدأ وجود «التراتب» (hierarchy) في البنية اللغوية، أو افتراض وجود مركز تشيد حوله البنية اللغوية (كما تدعي النظريات البنيوية)، حيث أن افتراض وجود مثل هذا المركز هو في حد ذاته افتراض اعتباطي، إذا أردنا استعارة مصطلح سوسير، ولذلك فالنظام الشكلي اللساني هو تجريد من اجتهاد اللسانيين وافتراض من خيالهم لا غير. وتبعاً لذلك يتم رفض وجود معنى أساسي (essential) في اللغة ومعنى غير أساسي (contingent) أو أن للكلمات دلالة مفهومية ثابتة خارج النص أو السياق. وهي لا تعترف بالخطوط الفاصلة التي تقيمها اللسانيات بين وحدات المعنى، مثل الفصل بين الدلالة اللغوية والدلالة البراقماتيكية، اللغة والكلام، والشكل والمحتوى، والتركيب، والدلالة، وغيرها من مفاهيم التضاد الثنائي التي تفترضها اللسانيات.

ولهذا الاتجاه، بطبيعة الحال، موقف مغاير من علاقة الترجمة بالأصل. فعلاقة النص المترجم بالأصل ليست علاقة «مفرد بمفرد» بل علاقة «مفرد بمتعدد» فالنص الأصلي يحتمل أوجه فهم ومعاني متعددة

وبالتالي ترجمات متعددة. ولو ترجم أشخاص مختلفون نصاً ما فسوف يكون هناك ترجمات مختلفة ربما لا علاقة لإحداها بالأخرى. فلكل مترجم أسلوبه الخاص وفهمه الخاص أي لُغَيّة (Idiolect) خاصة به تحدد ترجمته.

وهناك أيضا مشكلة أخرى متعلقة وهي علاقة الأصل بالترجمة من حيث الشكل فهي أيضاً متنوعة. وحسب رؤية جورج شتاينر G. Steiner، يمكن أن تأخذ أوجها متعددة: تقليد، تشابهه موضوعي، أو حتى محاكاة، وهي أوسع من أن يشملها تعريف نظري (1975).

وينطوي تحت هذا الاتجاه وجهات النظر المختلفة التي ترى نسبية الحقائق الأنطولوجية للغة التي ترى أن العالم لا يرى إلا من خلال اللغة، وأن اللغة في هذه الحالة هي التي تشكل العالم وتفسره. ولذلك فالترجمة هي تفسير لرؤية العالم من وجهة نظر لغة أخرى، ولذا تنطلق من نظرة كلية للترجمة في علاقتها باللغة والثقافة، وبموجبها تكون وحدة الترجمة هي الثقافة ذاتها، الثقافة التي يشكل في داخلها النص جزءاً من رؤية عامة للعالم.

وإذا كانت اللغات تشكل رؤى متباينة للعالم، فإنه، من وجهة نظر نسبية أيضاً، تشكل اللهجات، أنماط النصوص والأساليب رؤى مختلفة للعالم من داخل اللغة الواحدة. فالاختلاف بين أنماط النصوص ليس لغوياً فحسب ولكنه معنوي وإيديولوجي أيضاً. واللغة ساحة تتصارع فيها الخطابات المتعددة. ولذلك فالترجمة يمكن أن تتم داخل اللغة ذاتها، وليس بين اللغات فقط. بل إن البعض مثل أوكتافيو باث Octavio Paz يرى أن الأم عندما تفسر لطفلها كلمة ما فإنما هي تترجم تلك الكلمة إلى كلمة أبسط، فلا فرق بين الترجمة داخل اللغة و خارجها (باث 1992). والفرق بين الترجمة الضمن-لغوية والترجمة البين- لغوية هو فرق مسافة لا فرق كيف، وهذا يؤكده أيضاً شتاينر الذي يرى أن الترجمة نوع من التواصل لا يختلف داخل اللغة أو بين اللغات.

ويمكن تقسيم بعض هذه الاتجاهات، لأسباب إجرائية فقط، إلى: «تفسيرية» (interpretive)؛ تأويلية (hermeneutic؛ وتفكيكية (deconstructive).

واختلاف الأساليب هو الوجه الآخر لاختلاف القراءات، فالنص، أي نص يشكل عالما مفتوحا لقراءات متعددة تفتح الأبواب لترجمات متعددة للنص. ذلك لأن القراءة الواحدة تفترض، بشكل غير مباشر، معنى واحدا موحدا لو افترضنا أن للنص مدلولا عاما واحدا. فالقراءة والفهم يفهمان على أنهما تفاعل نشط مع النص لا عملية تلقي سلبية.

1-4 النظرة التفسيرية للترجمة

ترتكز النظرة التفسيرية على دور المترجم كوسيط يشكل الحلقة الأهم في عملية الترجمة فهو محور عملية الترجمة كلها. ويرى ستيفن روس S. Ross أن المترجم في المرحلة الأولى للترجمة، يكوّن وجهة نظر ذاتية خاصة حول النص الأصلي (judgment) وفيما يمكن أن يعنيه النص الأصلي، ثم يعيد تفصيل وجهة النظر هذه في شكل لغوي آخر يتبع للغة أخرى ويخضع فيها لمعايير وضوابط تلك اللغة، والظروف المحيطة بإنتاج النص الجديد.

ويتساءل روس صراحة: «بأي طريقة وأي شكل يجب أن تشبه الترجمة الأصل، إذا ما كان يتوجب أن تشبهه؟ والجواب الطبيعي، إذا ما كان هناك ثمة جواب، هو أن الترجمة يجب أن يكون لها نفس معنى الأصل. ولكن ولسوء الحظ فإنه ليس «للمعنى» ولا «الشبه» مفهوم واضح فالشخص الذي يتكلم لغتين لا يستطيع أن يحقق مطلبين متكافئين في كلتا اللغتين دون أن يكون أحدهما ترجمة للآخر». (روس 1981: ص 20).

وربما عندما قصد روس بذلك الاختلاف في المعنى اللساني. فاستراتيجيات اللغات في التعامل مع الوظائف اللغوية مختلفة، وإذا

كان الشكل المعنوي للأصل لا يؤدي نفس الوظيفة اللغوية، أو لا يثير نفس الاستجابة في اللغة الهدف فيجب التضحية بالمعنى اللغوي. والترجمة يمكن أن تفي بالغرض في اللغة الهدف دون التزام هذا المعنى.

فقراءة النص المترجم ليست فقط قراءة من النص وإنما هي قراءة في النص أيضا يُحمِّلُ فيه القارئ/ المترجم النص الأصلي تحيزاته الفكرية، ورؤاه الخاصة، وافتراضاته المسبقة. وهي تحيزات ثقافية وليست لغوية فقط. والمترجم يحدد بشكل ذاتي علاقة النص المترجم بالنصوص الأخرى في ثقافة اللغة المترجم منها، والترجمة بهذا المفهوم تتمحور حول المترجم الذي يُفعِلُ علاقة الأصل بالترجمة ويضفي عليها نوعاً من الحيوية والإبداع.

ويدخل ضمن هذا النطاق نظريات ما بعد الحداثة post-modern، وما بعد الاستعمار post-colonial، التي ترى أن الترجمة والمترجم على حد سواء يخضعان بوعي أو غير وعي لقيود ثقافية و إيديولوجية تفرضها العلاقات السياسية والاجتماعية التي تسم عصراً ما ويرتبط به المترجم من خلال المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية التي يفرضها واقع مجتمع ما.

ونظريات ما بعد الحداثة تضع الترجمة في سياق تاريخي سياسي، وترى أن العلاقات السياسية والعرقية تطبع الترجمة بطابع غير متكافئ وتجعل الدول الأضعف (المُستَعْمَرة) تترجم بشكل مكثف من الدول الأقوى (المُسْتَعْمِرة) وبشكل تطغى فيه لغة القوي على الضعيف. فلغة المُسْتَعْمِر سابقاً تحظى باحترام ومكانة مبالغ فيها على حساب لغة المُستَعْمَر، الذي تتعسف الترجمة لغته، وتكون الترجمة منها أشبه بالسياحة اللغوية في اللغة المترجم منها، تستبيح كل شيء في ثقافتها ولا تقيم اعتباراً لخصوصيتها.

هذا إضافة لمحاولة تسليط الضوء على تأثر الترجمة بالعلاقات الاجتماع-سياسية داخل الثقافة الواحدة مثل الطبقة أو الجنس، فهناك مثلا من يرى أن الجنوسة (feminism) يمكن أن تؤثر على الجنس والخطاب اللغوي وبالتالي على الترجمة من/إلى الكتابات الأنثوية (feminist).

4-2 النظرة التأويلية للترجمة

تستقي النظرة التأويلية (hermeneutic) للترجمة جذورها من محاولات تقنين التفاسير المختلفة للكتب السماوية وخاصة الأناجيل. ومن المعروف أن تاريخ الترجمة في الغرب مرتبط ارتباطاً كبيراً بتاريخ ترجمة الكتاب المقدس بما في ذلك بعض الاتجاهات اللسانية. والإنجيل هو أكثر الكتب السماوية ارتباطاً بالترجمة، فقد ترجم من الآرامية لليونانية ومنها للاتينية ثم اللغات الأوروبية الأخرى، وترجمة الإنجيل هي أكثر الترجمات إثارة للجدل في تاريخ الترجمة خاصة في مراحل النهضة والتنوير في أوروبا، ويعود ذلك لارتباط الإنجيل بالسيطرة الكنسية على الفكر والسياسة في أوروبا العصور الوسطى.

ثم تطور هذا الاتجاه وعُممَ ليشمل الكتب الهامة ذات القيمة المركزية للثقافة. وقد شهدت الحقبة الرومانسية في الأدب الأوروبي انتعاشاً ملحوظاً لهذا الإتجاه. والكاتب يعتقد أن الترجمة التأويلية تختلف عن الترجمة التفسيرية في أربعة عوامل رئيسة:

1. طبيعة النصوص المترجمة، فالترجمة التأويلية تتعلق بالنصوص المقدسة والمركزية لثقافة النص الأصلي. وهذه الكتب المركزية لها تآويل وتفاسير متداولة وشبه متعارف عليها ولا تخضع بنفس الدرجة للفهم الذاتي للمترجم أو لتحيزاته الثقافية.
2. أن لهذه النصوص وظيفة محددة ومتلقين من فئة محددة أيضاً مما

يجعل عملية ترجمة النصوص المئولة عملية واضحة المعالم والأهداف إلى حد كبير.

3. الترجمة التأولية تلتزم التزاماً كبيراً بمعنى المؤلف الأصلي وتحذو حذو ثقافة النص الأصلي دون إتاحة المجال لتكييف النص للثقافة المتلقية. وعند الحاجة لذلك يكون ذلك ضمن نصوص شارحة في الهوامش أو حتى في كتب مستقلة.

4. تفسير النصوص في هذا الاتجاه لا يخضع لتفسير فرد بعينه وإنما يخضع لاتفاق جماعة من المطلعين على النصوص حول التفاسير التي يرونها ملائمة لها.

ولمثل هذه الأسباب، يرى خوان ساقر Juan Sager، أن ترجمة الأناجيل، التي يمكن أن تؤخذ مثالاً للترجمة التأويلية، تشكل مجالاً مستقلاً بذاته، إضافة لمجالي «الترجمة الأدبية» و«الترجمة العلمية» (ساقر 1998).

وقد انتقل تأثير الترجمة التأويلية لبعض المجالات الأخرى حيث حاول بعض المفكرين تحديد الأسس التي يتم بموجبها فهم بعض النصوص الأخرى المترجمة. وربما يكون الفيلسوف الألماني شلاير ماخر Schleiermacher هو أول من حاول التنظير لهذا المنهج في بداية هذا القرن، حيث حدد أسباب اختلافات تفاسير بعض الكتب المهمة وتوصل إلى أن السبب الرئيس في ذلك هو اختلاف وتعدد سياقات فهم المفسرين. وخلص إلى أن النصوص جميعها تحوي احتمالات قراءات مختلفة تحددها آفاق لغوية مشتركة بين المؤلف والمتلقين الذين كتب النص أساسا لهم. وتشكل هذه الآفاق، حسب شلايرماخر، ساحات التظافر التي يعيش فيها الكاتب والمتلقي معاً ويتم على أثرها الوصول لمعنى مشترك للنص.

وحدد شلاير ماخر السياقات التي تكون هذه الساحة بسياق الوجود المشترك Zusammenhang، وسياق الحياة المشتركة Lebenzusammenhang، سياق الخبرة المشتركة Erlibneszusammenhang، وسياق الدلالة المشتركة Bedeutungzusammenhang (سيونج 1982: 13-14).

ومن ذلك الوقت ودراسات التأويل تحاول تحديد السياقات التي تؤثر على فهمنا لنص ما، وطبيعة هذا النص. فبويكه Boekh، أحد معاصري شلايرماخر، كان يرى أن فهم وتفسير نص ما يخضع لأربعة عوامل: العوامل النحوية المتعلقة باللغة، والعوامل التاريخية، والعوامل الأسلوبية؛ والعوامل الذاتية المتعلقة بالقارئ/ المترجم. ويرى أن فهم نص ما يتضمن مقارنة خفية لهذا النص بالنصوص المشابهة الأخرى [55، ص 18].

أما يورق هانز قدامر H.Gaddamer ويمكن اعتباره الامتداد الحديث للمنهج التأويلي، فيرى أن فهم نص أجنبي لابد وأن يتأثر بتحيزات القارئ الثقافية التي يستمدها من أفقه الثقافي. ويرى أن فهم هذا النص يتطلب أولاً التغلب على «غرابتة» (strangeness) أو أجنبيته، إذا جاز لنا التعبير، ومن ثم تحويل هذا الفهم إلى مفاهيم مألوفة للمترجم في ثقافته الخاصة به.

وهو يرى أن لغوية (linguisticality) النص هي التي تمكن من فهمه لأنها تشكل الأساس لاندماج (fusion) الآفاق العقلية لكل من الكاتب والقارئ/ المترجم، وهذا الاندماج يعطي المعنى شكلا حقيقيا ونهائيا بعد عملية تأويل وتفسير (explication) لهذا النص. ذلك أنه بالنسبة لقدامر، ليس هناك معنى حقيقي معطى وموجود في اللغة، وإنما هنالك سلسلة من التفاسير لتفاسير سابقة لنصوص أخرى متعددة يشكل النص أحدها وتشكل هذه النصوص في مجملها ما نسميه عادة «التراث الثقافي».

وقد حاول شتاينر مستبقاً قدامر تحديد خطوات ترجمة النص التي تتمحور حول المترجم في تداخله مع النص في تجربة تأويلية (hermeneutic motion) تتكون من أربع مراحل هي باختصار: ثقة المترجم في النص؛ الولوج إلى داخل النص ومحاولة اقتحام معانيه (penetration and aggression)؛ استيعاب النص وإعادة تشكيله (incorporation and embodiment)، وأخيراً إعادة تكوين النص (restitution) في نص جديد.

3-4 الترجمة والتقويض

وبقي أن نستعرض أحد الاتجاهات الرئيسة الحديثة نسبياً في مجالي الفكر والفلسفة التي تركت بصماتها على العديد من كتابات الترجمة أيضاً. هذا الاتجاه هو ما يسميه البعض بـ «التفكيكية» deconstruction، وما أطلق عليه الرويلي والبازعي «التقويض» (الرويلي والبازعي 2002).

وتفصل النظرة التقويضية للغة بين اللغة والواقع، وفي هذا تلتقي مع نظرة سوسير حول اعتباطية علاقة اللغة بالمحيط الخارجي. فالكلمات والمفاهيم بطبيعتها لا تعود أو تدل على «واقع» أو «حضور» معين وإنما تعود على مفاهيم وكلمات لغوية أخري في سلسة لا متناهية من الإحالات يكون المعني فيها مرجأً (deffered) بشكل لا نهائي. ويعتمد هذا الإرجاء علي الاختلافات بين عناصر اللغة ومفاهيمها ضمن النظام السوسيري الذي يُعرف كل عنصر من عناصر اللغة بشكل سلبي على أساس اختلاف هذا العنصر عن مجموع العناصر الأخرى ضمن النظام اللغوي.

ويرى دريدا أن هذه الاختلافات (differences) يمكن أن تأخذ طابعاً تسلسلياً لانهائياً يتسبب في إرجاء تحديد المعنى اللغوي إلى ما

لانهاية. ويستخدم الفعل اللاتيني deffer بمعنى يؤجل والفعل differre بمعنى يختلف ليصف ما يسمي بالمعني في اللغة هو حالة دائمة من الإخلاف deffering المؤجل أو ما يسميه دريدا différance. وكلمة «différance» هي كلمة «difference» مع تعديل متعمد في تهجئة الكلمة كنوع من الاشتقاق النحتي من الكلمتين السابقتين، لتعطي معنى جديداً يجمع بين الإرجاء والاختلاف. وهو أيضاً معنى جديد كل الجدة وغير مسبوق في اللغة ويشكل تمرداً مما يدل في ذات الوقت على قدرة اللغة في إبداع معان جديدة بشكل مستمر. وعملية المزاوجة بين الكلمتين أنتجت كلمة جديدة تجاوزت حدود النظام اللغوي الإملائية والمعنوية، وكأن دريدا أراد أن يبرهن إمكان تجاوز هذا النظام. وكذلك إمكان اتساع النص لعدد لا متناه من القراءات.

ولا شك أن كلمة «différance» بحد ذاتها تشكل مشكلة كبيرة عند ترجمتها إلى اللغات الأخرى، وهي خير مثال لما يقصده دريدا باستحالة نقل المعنى من لغة أخرى. فترجمة هذه الكلمة تتطلب نقل جميع المعاني المقصودة السابقة، بما فيها محاولة دريدا تجاوز النظام اللغوي.

وبينما نقلت هذه الكلمة للإنجليزية كما هي، حاول بعض المترجمين ترجمتها للعربية. وقد توهم البعض مثل محمد صبري بأنه يمكن ترجمتها بكلمة "الاختلاف"؛ أما كاظم جهاد فاقترح الكلمة العربية «الاخـ(ت)لاف» بوضع التاء بين هلالين. ونحن نقترح ترجمة هذا المصطلح إلى «إخلاج» كنحت من كلمتي «إخلاف» و«إرجاء». وصعوبة ترجمة هذه الكلمة تعكس وجهة نظر التفكيكية في الترجمة.

وحالة «الإخلاج» هذه تؤثر أيضا على معنى النصوص وتفتح الباب على مصراعيه لقراءات متعددة للنص، يكون منها ما قد يناقض المعنى المتوخى لكاتبه. فكل ما هنالك عند قراءة نص ما هو حالة من الإخلاج

(الإخلاف المؤجل) تحول دون أي فهم أو قراءة موحدة للنص. فدهاليز الاختلافات اللامتناهية بين عناصر اللغة تفتح للقارئ الفطن طرقا وآفاقا أخرى لإعادة تركيب معاني النص.

ويرى دريدا، وهذا الكلام يوازي سابقه أهمية وخطورة، أن أي فلسفة كانت لا يمكن أن تحدد معنى ما إلا بتدخل غير طبيعي في اللغة يضع نهاية لهذه الاختلافات ويعطي أولوية لمعنى على المعاني الأخرى بشكل متعسف ومخالف لسليقة اللغة. وجميع الافتراضات المتعسفة، التي تفترض وجود معنى أصلي ومعنى مشتق، معنى أولي وآخر ثانوي، معنى سابق ومعنى لاحق تستند على نوع من التمركز المنطقي (logocentrism).

ودريدا، في تقويضه لكتابات روسو على سبيل المثال، يرى أن الأخير أخطأ في البحث عن أصل اللغة في أسبقية النطق logosعلى الكتابة متوهما نوعاً من الحضور presence للنطق (حضور المتكلم والمستمع) لا يتوافر للكتابة. وينطلق دريدا من معنى للكتابة ضروري لثبات النظام اللغوي الذي يسمح بتأطير الاختلافات بين عناصره. وبهذا المعنى لا يمكن النطق بدون كتابة سابقة. ويبرهن دريدا في تقويضه لروسو أن الكلام (النطق) لا يمكن أن يكون إلا بناء على نظام يفترض وجود وأسبقية نظام كتابي. ولذلك فروسو بالضرورة اعتمد الكتابة للكتابة عن الكتابة.

وفي تقويضه لمفهوم سوسير للمعنى اللغوي، يرى دريدا أن افتراض مدلول لكل دال هو نوع من التمركز المنطقي، إذ أن المعنى اللغوي ليس خاصية للعلامة اللغوية وإنما خاصية لعملية التدليل ذاتها التي تأخذ بدورها شكلاً لامتناهياً. فاللسانيات عندما تفترض دلالة معينة للعلامات

إنما تمارس نوعاً من التمركز المنطقي. وهذه، حسب رأي دريدا، مشكلة متجذرة في الفكر الغربي عامة، بما في ذلك الفلسفة واللسانيات.

فالبحث الدائم عن الأصل والحاجة الدائمة إلي أولوية أو أصلٍ ما جعل الفكر الغربي محكوماً بممارسة دائمة لـ «التمركز المنطقي» logocentric. وتاريخ هذا الفكر هو مجرد تاريخ ترجمات مختلفة للمراكز المنطقية، تتجلى في استبدال مركز بآخر في محاولة لتحديد تعريف للمعنى اللغوي والقضاء على إمكانية التعدد والاختلاف فيه (to fix its univocality or to master its plurivocality).

فكل فلسفة جديدة تنطلق من مفهوم مركزي هو في حد ذاته ترجمة لمفهوم مركزي أقدم. فالترجمة التي يراها دريدا على أنها " نقل المعني الدلالي إلي شكل تدليل جديد (the transfer of semantic content into a new signifying plane) هي الهاجس الأساسي للفلسفة ولم تكن ممارسة الفلسفة ممكنة بدونها (دريدا 1985: ص 120).

وهناك تشابه بين التقويض والتفسيرمن حيث أنهما يريان النص مفتوحاً لقراءات متعددة، إلا أنهما يختلفان في طبيعة هذه القراءات وأسسها. فالتقويض لا يحاول أن يحدد طبيعة قراءة أو تفسير النصوص، وإنما يراها مفتوحة لجميع الاحتمالات بما فيها تلك التي تتناقض مع القراءة الأولية الصريحة للنص، أي القراءة التي تقوض المعاني الأولية للنص لتبرز ما يمكن أن تنطق به اللغة في النص بما يخالف ما يقصده الكاتب. ولذلك فالذي ينطق في النص هو اللغة وليس الكاتب لأنها هي التي تقيد الكاتب.

الهوامش

1) ويشبه ذلك تعريف الترجمة في اللغة العربية فلكلمة «ترجم» معنيان مختلفان. الأول بمعنى «بين الكلام ووضحه»، والثاني بمعنى «ترجم عن غيره ونقل عنه» [3، ص 83]. وفي لسان العرب، الترجمان هو «المفسر للسان»، والترجمان أيضا هو «من يترجم الكلام، أي ينقله من لغة إلى أخرى» [4، ص 426].

2) (derivative and perhaps not a very interesting concept).

3) تعرف البراجماتكية اللسانية على أنها الفرق بين ما تعنيه اللغة what language means وما يعنيه المتكلم باستخدام اللغة what is meant by language (هرفورد وهيزلي 1983). وتحاول معالجة النواقص في النظرة اللسانية للمعني وتقريب الفجوة بين المعنى في النظام الدلالي langue والمعنى الحقيقي parole. مثل: تحديد مراجع ظروف الإشارة deixis في السياق اللغوي أو سياق الحال، سواء للأسماء أو للضمائر، وتحديد المرجع المعنوي في السياق reference للأسماء،، ما يفترضه النص مسبقاً presupposition، والتعبير باللغة عن الأحداث (الأفعال اللغوية speech acts)، مثل القسم والأمر والتهديد التي لا يمكن احتواؤها في المعنى الدلالي.

المراجع

Bell, R. T*ranslation and Translating*: Theory and Practice. London: Longman, 1991.

Brown, G. and G. Yule *Discourse Analysis. Cambridge*: Cambridge University Press, 1983 .

Catford, J. C. *A Linguistic Theory of Translation*: An Essay In Applied linguistics. London: Oxford University Press 1965

Chomsky N. *Knowledge of Language*: Its Nature, Implication and Use. New York: Praeger 1986.

De Beaugrande, R. *Factors in the Theory of Poetic Translation*. Netherlands: Van Gorcum 1978.

--Theories of Linguistics. London: Blackwell 1991.

Derrida, J. *The Ear of The Other: Autobiography*, Transference, Translation. Trans. Peggy Kamuf. New York: Schocken , 1985.

Dijk, T. *Structure of the News in the Press.* In T. van Dijk ed., **Discourse and Communication**: New Routledge and Kegan 1978.

--Approaches to the Analysis of Mass Media Discourse and Communication., Berlin: Gruyter.

Ducrot, O. and T. Todorov. *Encyclopedic Dictionary of the Science of Language*. London: John Hopkins 1972.

Frawley, W. *Prolegomenon to a Theory of Translation*. In W. Frawley, ed., **Translation: Literary, Linguistic, and Philosophical Perspective**. Newark: University of Delaware Press, 1984

Genztler, E. *Contemprary Translation Theories*. London: Routledge 1993. van.

Godard, B. *Theorizing Feminist Discourse/translation*. In S. Bassnett and

A. Lefevere ed.,**Translation History and Culture**. London: Pinter1990.

Gregory, M., and S. Carroll *Language and Situation: language Varieties and their Social Context*. London:

Halliday, M. and R. Hassan. *Language, Context, and Text*. 2nd ed., london: Oxford University Pess, 1989.

Halliday, M. *Language as Social Semiotic*. London: Arnold Amold, 1987.

Hartman, R. *Lexicography, Translation and So-Called Language Barrier*. In R Hartman Ed..,Translation and Lexicography. London: Routledge 1989.

Hatim, B., and I. Mason . *Discourse and the Translator. Singapore*: Longman. (1997)

--The Translator as Communicator. London: Routledge.

House, J. *A Model for Translation Quality Assessment. Tübingen*: Gunter Narr 1977.

Hurford, J. and B. Heasley . *Semantics: A Course Book.* Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

Itkonen, E. *Causality in Language*. Bloomington: Indiana University Press. 1983.

Jackson. L *The Poverty of Structuralism: Literature and Structuralist Theory*, Longman, 1991.

Kelly, L. G. *The True Interpreter: A History of Translation Theory and Practice* 1979. *In the West*. Oxford: Blackwel.

Levinson S. C. *Pragmatics. Cambridge*: Cambridge University Press, 1983.

Ludskanov, A. *A Semiotic Approach to the Theory of Translation*. Language 36 (April 1975) Sciences, April (35), 3-5

Malone, J. *The Science of Linguistics in the Art of Translation: Some Tools*

From Linguistics for T he Analysis and Practice of Translation. Albany: State University of New York press 1988.

Neubert, A. *Text and Translation. Leipzig*: VEB Verlag Enzyklopedie 1985.

Nida, E. *Towards a Science of Translating. Leiden*: Brill 1964.

Nöth, W. *Handbook of Semiotics,* Bloomington: Indiana Univ. Press, 1990.

Paz, Octavio. Translation: literature and Letters. In **Theories of Translation: An Anthology of Essays from Dryden to Derrida**, R. Schulte and J. Biguenet Eds Chicago: University of Chicago Press 1992, 152-63.

Pêcheux, M. *Language Semantics and Ideology*, Stephen Heath and Colin Macabe, eds., trans. Harpan Nagpal, London: Macmillan1982.

Quine, V. *Meaning and Translation.* In R. Brower ed., **On Translation**. Cambridge, MA: Harvard University Press. (1959), 148,-73 .

Rose, M., ed., Translation Spectrum. Albany: State University of New York Press 1981.

Ross, S. *Translation and Similarity*. In M. Rose ed., Translation Spectrum. Albany: State University of New York Press, 1981, 8-23.

Sager, J. *roman*. The Translator, 4,no.(April 1998), 69-90.

Sampson G. *Schools of Linguistics: Competition and Evolution.* 1st ed., London: Hutchinson 1985.

Seuing, T. *Semiotics and Thematics in Hermeneutics*. New York: Colombia University Press 1982.

Steiner, G. *After Babel*. London: Oxford University Press1975.

Wills, W. The Science of Translation: Problems and Methods. Tübingin :Verlag 1982.

Wunderlicht, D. *Foundations of Linguistics.* Cambridge: Cambridge University Press 1979.

The New Shorter Oxford Dictionary.

إبراهيم أنيس ورفاقه. المعجم الوسيط، ط 2، جـ 1.

ابن منظور، لسان العرب، القاهرة :دار المعارف.

الرويلي، ميجان و البازعي سعد «دليل الناقد الأدبي: إضاءة لأكثر من سبعين تياراً ومصطلحاً نقدياً معاصراً»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2002.

* * *